

التأثير المتبادل بين القوى السياسية العراقية (1958-1968)

م . رغد فلاح عبد كاظم الخرجي

جامعة الكوفة : كلية العلوم السياسية

raghadf.alkhazragy@uokufa.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2023/7/2 تاريخ ارجاع البحث 2023/8/8 تاريخ قبول البحث 2023/9/19

إن دراسة طبيعة التأثير المتبادل بين السلطات السياسية العراقية (1958-1968) ليس بالمهمة السهلة ، لأن التركيبة السياسية في العراق امتازت بالتعدد القومي والديني والعربي فضلا عن الانعكاسات التي يولدها ذلك التنوع في اطار الدولة الواحدة ، أن السلطات السياسية التي حكمت البلاد لم يكن هدفها بناء دولة مستقرة ، وبذلك افتقدت البلد الى التنمية وحاول كل اتجاه فرض طروحاته على الاخر . كما غابت الحياة البرلمانية في النظام الجمهوري العراقي(1958-1968) ، كان فقدان الاتجاه السياسي الناجح هو بسبب الافتقار الى البرنامج السياسي الملائم لطبيعة التعددية القومية والدينية في العراق ، فضلا عن فقدان الخبرات السياسية ، وبذلك لم يستطع النظام الجمهوري أن يتبنى معياراً ومبدأ يحكم البلاد ، كان الاعتماد على الجماهير لتسوية أي نزاع سياسي خطر على مستقبل البلاد ، لأنه من الصعب السيطرة على الفوضى إذ تصرف الجماهير وفق ميولهم وعواطفهم ، كان يجب أن تقتصر المنافسة على النخب وأن يتم الاعتماد في تمثيل الجماهير على الانتخابات او الاستفتاء ، لكن اندثار القواعد السياسية التي تحكم التأثيرات السياسية أدت الى يصبح العنف الأداة المفضلة لتحقيق الأهداف السياسية ، وبذلك لم يكن التأثير المتبادل للقوى السياسية ايجابيا، ولم ينتج عنه بناء دولة مستقرة كما كان يأمل الشعب ، اذا ان حلم تحقيق العدالة الاجتماعية تحطم بسبب ميل القوى السياسية الى تبني ايدولوجيتها ، وتدخل الجيش في السياسة مما ولد عنف أكثر ، وهذا لا يعني ان ثقافة العنف كانت غائبة خلال العهد الملكي الا انها لم تكن مزمنة ، أصبحت السلطة في الحقبة الجمهورية أكثر دكتاتورية وتم اهمال المؤسسات التمثيلية وهذا ما وفر أرضية مناسبة لحدوث انقلاب 1968 .

Studying the nature of the mutual influence between the Iraqi political authorities (1958-1968) is not an easy task, because the political structure in Iraq was characterized by national, religious and ethnic diversity, as well as the repercussions generated by that diversity within the framework of a single state. The political authorities that ruled the country did not aim to construct A stable country, and thus the country lacked development, and each trend tried to impose, Parliamentary life was absent in the Iraqi republican system (1958-1968). The loss of successful political direction was due to the lack of a political program appropriate to the nature of national and religious pluralism in Iraq, as well as the loss of political expertise. Thus, the republican system was unable to adopt a standard and principle to govern the country. Relying on the masses to settle any political dispute was dangerous to the future of the country, because it is difficult to control chaos as the masses behave according to their inclinations and emotions. Competition should have been limited to the elites and the representation of the masses should have relied on elections or referendums, but the disappearance of political rules Which governs the political influences that led to violence becoming the preferred tool to achieve political goals.

الكلمات المفتاحية: الإدارة، الإدارة الضبطية، الجزاءات التعقادية، العقود العامة.

المقدمة :

اتسمت العملية السياسية في العراق منذ البداية بالعديد من المشاكل والصراعات والأزمات السياسية ، وكان في مقدمتها ازمة التأثير المتبادل بين القوى السياسية العراقية (1958-1968) ، ظهرت خلال هذه الحقبة قيادات وزعامات وأحزاب بعضها كانت تعيش حالة كبيرة من الوفاق والوئام تجمعها اهداف ومصالح مشتركة ، والبعض الآخر تعيش حالة صراع وخلاف فكري وحزبي ولكن سرعان ما تحول هذا الوفاق والإخلاص والصدقة الى صراعات وخلافات كبيرة في كثير من الأحيان ، بدأت الخلافات بين الزعماء الجدد من العسكريين والمدنيين معا ، مما اثر على المجتمع وعلى القوى السياسية والفكرية الموجودة على الساحة .

أولاً/ أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من خصوصية المرحلة التي تغطيها ، حيث تمثل حقبة زمنية صعبة ومعقدة من تاريخ العراق وهي مرحلة شهدت فيها البلاد حالة من الصراع السياسي بين القوى السياسية والفكرية المختلفة، كما انها مدخل لفهم طبيعة المسار السياسي خلال هذه الحقبة .

ثانياً/ أهداف البحث : يهدف البحث الى الكشف عن طبيعة التأثير المتبادل بين الأطراف المختلفة ، هل كان يقوم على قاعدة معينة او دستور دائم او اعراف سياسية ، وهل كان الغرض بناء دولة ؟ ام تحقيق مصالح شخصية .

ثالثاً/ إشكالية البحث : تكمن إشكالية البحث في الإجابة عن التساؤلات التالية : هل أُنَّ القوى السياسية التي حكمت البلاد خلال هذه الحقبة كانت تريد بناء دولة مؤسسات ؟ كيف كانت هذه القوى تريد ان تحكم البلاد ؟ ما مدى التفاعل بين هذه القوى؟ وهل استقر البلد ام حاول كل طرف فرض ايدولوجيته على الآخر .

رابعاً/ فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث من القوى ذات الرؤى والاتجاهات المختلفة لم تحاول ان تطرح برامج سياسية واقتصادية واجتماعية تساعد في حل مشاكل العراق بل تركت برامجها لتتمسك بفرض قوتها على الشارع العراقي وتبنيها شعار العنف لتصفية الخصوم المختلف منها في الرأي.

خامساً/ منهجية البحث : تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي المعزز بالتحليلات للحفاظ على تسلسل الاحداث .

سادساً/ هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى قسمين جاء المبحث الأول من مطلبين : المطلب الأول القوى السياسية 1958-1963، والمطلب الثاني طبيعة التأثير بين القوى السياسية ، وتكون المبحث الثاني من مطلبين : الأول القوى السياسية 1936-1968 والمطلب الثاني طبيعة التأثير المتبادل بين القوى السياسية خلال الحقبة 1963-1968 وخاتمة تضمنت ابرز الاستنتاجات .

المبحث الأول : طبيعة التأثير المتبادل بين القوى السياسية في العراق (1958-1968)

كان تفجير ثورة 14 تموز 1958 ضد النظام الملكي ، لها أهمية كبيرة في العراق ، لقد أنهت النظام الملكي التي أسسته بريطانيا في العراق عام 1921 ، وغيّرت النظام السياسي من ملكي الى جمهوري ، إذ نقلت العراق من تاريخ الى تاريخ تغيرت فيه كل قوانين العصر ، ورحب الناس بكل طوائفهم نحو حياة دستورية ديمقراطية في ظل زعامة جماعية مؤمنة بالوطن والشعب⁽¹⁾ ، مما أدى الى تغير جذري في الكيانات السياسية حيث ضعفت النخبة القديمة في النظام الملكي ، وتبع ذلك ظهور قوى جديدة ، حيث لم تعد الشخصيات السياسية أمثال نوري سعيد رئيس الوزراء السابق تسيطر على الوضع ، ولم تعد السياسة الخارجية للبلاد موالية للغرب ، حيث ظهرت نخبة جديدة واعتمدت سياسيات جديدة على المستويين المحلي والدولي⁽²⁾. ومن جانب اخر اعرب قادة الثورة عن رغبتهم بالتعاون مع دول العالم كافة، على أساس المنافع المتبادلة التي تخدم مصالح العراق⁽³⁾.

كما شهد العالم في خمسينيات القرن العشرين تحولات سياسية ودولية تمثلت في ظهور قطبين متنافسين في الساحة الدولية ساهم احدهما في نمو المد الشيوعي في العالم العربي بوصفه نهجا تقدما ثوريا، وتحولات إقليمية كتصاعد الخطاب القومي الناصري المناهض للاستعمار ، وبذلك فقد كان اعلان الجمهورية نظام للحكم 1958 ودعمها من المعسكر الاشتراكي عالميا ومن قوى المعارضة داخلها انعطافا واقعيا ، وان ابرز القوى السياسية في العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 تمثلت ،(الشيوعية) التي كان الحزب الشيوعي العراقي المكون الأساسي لها، وقوى العروبة (القومية العربية) ويمثله بشكل رئيسي حزب البعث والحزب الناصري ، وكان كل اتجاه له مؤيديه ومعارضيه⁽⁴⁾ .

المطلب الأول : القوى السياسية بعد الثورة (ثورة 14 تموز 1958) 0

الفرع الأول :الاتجاه الشيوعي (الحزب الشيوعي العراقي) 0

تأثر العراق بانتشار الشيوعية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، فساند الحزب الشيوعي ثورة 14 تموز منذ البداية ، وتوسعت انشطتهم بعد احتدام الصراع بين عبد الكريم قاسم⁽⁵⁾ والحركة القومية، مما أدى الى اعتماد عبد الكريم قاسم على الشيوعيين ، فأخذوا يمارسون المزيد من النفوذ داخل السلطة ، وسيطروا على النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والمنظمات المهنية ، اذ احرزوا المواقع المهمة في الجيش وأجهزة الدولة الحساسة، بحجة مساندة الثورة والدفاع عنها⁽⁶⁾ ، بعد ذلك بسط الحزب الشيوعي العراقي نفوذه على العديد من الوزارات المهمة مثل وزارة الشؤون الاقتصادية والتعليم والزراعة ، وعلى المستوى العام تم توزيع صحف الحزب الشيوعي على مختلف الطبقات الاجتماعية⁽⁷⁾ .

أدت التبعية بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي الى غضب القوى السياسية الأخرى ، مما أدى الى انسحاب أعضاء الأحزاب الأخرى من الحكومة بعد ثلاثة اشهر من الانقلاب علامة على هذا الغضب ، بالإضافة الى ذلك أدى انتشار الشيوعية بين الجماهير الى معارضة علنية صريحة تجاه القوى الأخرى (8) . فقد تمّ اعداد دستور يومين وصدر بتاريخ 27-7-1958 اعلنه الزعيم عبد الكريم قاسم بهدف تحقيق سيادة الشعب وضمان حقوق المواطنين⁽⁹⁾ .

كما يبدو أنّه مع مرور الوقت ساءت علاقة عبد الكريم قاسم مع بعض أعضاء تنظيم الضباط الوطنيين ، ثم مع بعض التيارات الوحدوية والقومية ، اما الحزب الشيوعي العراقي الذي اخذ يطمح بالتحالف مع عبد الكريم قاسم وزاد نفوذه وتدخله في الشؤون السياسية للسلطة حتى اعتقد قاسم بأن حلفاؤه الشيوعيين اخذوا يفكرون بالتسلط على الحكم مما جعله يصمم على تحجيم المد الشيوعي بسحب السلاح منه واعتقال معظم قاداته على اثر احداث كركوك والموصل 1959 لكن الحزب الشيوعي بقي مواليا لقاسم⁽¹⁰⁾ . في حين أخذ الصراع يشتد بين عبد الكريم قاسم وبين الأطراف السياسية الفاعلة في الساحة العراقية ، بسبب بعض الإجراءات التي اتخذها عبد الكريم قاسم ومنها تفرد بالسلطة وسرعان ما تحول الطموح الى صراع مسلح حيث تعرض عبد الكريم قاسم الى سلسلة من الاغتيالات والمحاولات الانقلابية ، لكن هذه المحاولات لم تنجح والتي قادت بمبذيتها الى الإعدام ، إذ إنّ اعدام عبد الوهاب الشواف⁽¹¹⁾ على أثر محاولته الانقلابية التي قام بها في عام 1959 وبعدها تم طرد عدد من الضباط في الجيش وحالة اخيرين الى وظائف أخرى من القوميين والضباط الوطنيين على التقاعد او الإقامة الجبرية ، كما حصل ل عبد السلام عارف⁽¹²⁾ ، رغم المكانة التي كان يتمتع بها⁽¹³⁾ .

دفع فشل محاولة البعث لاغتيال عبد الكريم قاسم الشيوعيين للعمل في اتجاهين : الأول استغلال محاولة الوصول للسلطة والثاني التقرب الى عبد الكريم قاسم والتعاون معه ، نشطت صحيفة اتحاد الشعب في استنكار المحاولة وبذلك فقد اختاروا الاتجاه الثاني⁽¹⁴⁾ .

في حين تسعى الشيوعيون الى اقناع عبد الكريم قاسم وكسبه الى جانبهم في الحصول على مقاعد ، وحقائب في مجلس الوزراء ومن ضمنها حقيبة وزارة الداخلية ، الامر الذي اثار القوميين وعبد الكريم قاسم مما اضطر الحزب الشيوعي الى التراجع عن المشاركة في السلطة⁽¹⁵⁾ .

كما أخذ الحزب الشيوعي يربط مصيره بمصير عبد الكريم قاسم على أمل ان يصل الى السلطة ، وفي عام 1962 تقدم الاكراد الديمقراطيون الى الشيوعيين باقتراح للعمل سوية ضد عبد الكريم قاسم ، لكن الشيوعيين لم يعتقدوا ان تحالفا كهذا يمكن ان يرحح كفتهم لذلك رفضوا الاقتراح ، وجه الشيوعيين نداءهم الى الحكومة لأجراء تطهير واسع وفعال في صفوف الجيش واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإعادة حرية العمل لحزبهم ، لكن الحكومة لم تتخذ أي اجراء ملموس لمواجهة أي انقلابٍ ممكن ان يحصل ، فقد أخذت

الاحداث تجري متسارعة ، إذ سيطر البعثيون على السلطة في 8 شباط 1963 مما أدى الى هزيمة الشيوعيين امام الانقلابين (16) .

الفرع الثاني : قوى العروبة

الاتجاه السياسي السائد في فترة الدراسة كان قوى العروبة وتمثل هذا الاتجاه قوتان رئيسيتان الأول : القومي العربي التقليدي الذي استهواه الزعيم المصري جمال عبد الناصر (17) الذي دعا الى الوحدة العربية والعمل نحوها بإقامة وحدة بين مصر وسوريا في ظل الجمهورية العربية المتحدة عرفوا بالناصريين في العراق وكان عبد السلام عارف قائد هذه الاتجاهات (18) ، اما الاتجاه الثاني : كان حزب البعث العربي الاشتراكي كان جزء من القومية لكنه تنظيماً منها (19) .

امتازت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية باشتداد وقوة الحركة القومية والوطنية بسبب اندلاع الثورات التحررية والاستقلالية ، وتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي وبداية مرحلة جديدة من العمل السياسي القومي ، ودخول العسكريين افراداً وجماعات في العمل السياسي (20) .

نجح طلبة من بعثيين سوريين كانوا يدرسون في العراق في إدخال مبادئ الحزب لأول مرة 1949، لكن لم يكتسب موضع قدم في العراق إلا في مطلع الخمسينيات بزعامة فؤاد الركابي (21) وخلال المدة 1952 و 1958 قام الحزب بحملات في المدارس والكتليات جذب بواسطتها العديد من القيادات ، وبعد ثورة 1958 تزايدت هذه المكاسب وجرت اتصالات جديدة بضباط الجيش خاصة بعد المحاولات الفاشلة لاغتيال عبد الكريم قاسم (22) .

في حين ، شرع صالح مهدي عماش (23) في منتصف في منتصف الستينات بالتخطيط للقيام بمحاولة انقلاب ضد عبد الكريم قاسم وقام بتنظيم حزب البعث وتوسيع قاعدته في العراق ، وقد حظي الحزب بدعم وتأيد الولايات المتحدة الامريكية التي حاولت خلق حزب قومي منافس للحزب الشيوعي خاصة بعد محاولة عبد الكريم قاسم بتأميم الأراضي المشمولة بامتيازات شركة نفط العراق والشركات غير التابعة لها غير المستثمرة (24) .

تبنى حزب البعث القومية العربية، وجعلها أساس فكره والغاية التي يسعى إليها واتخذ من الديمقراطية الشعبية أساساً فكرياً له (25) ، كان التيار القومي - البعثي في العراق مؤيداً لجمال عبد الناصر وداعماً له في فرض زعامته على الدول العربية ومتقاطعاً مع رؤية عبد الكريم قاسم القطرية ، ولم يلعب حزب البعث دوراً سياسياً مهماً خلال هذه الفترة ، لأن فكرة القومية العربية لم تكن مألوفاً لدى الغالبية ، لذلك كانت مشاركة البعثيين محدودة بوزير واحد لبعض الوقت (26) .

الفرع الثالث : الحركة الإسلامية :

تختلف تأثير القوة الإسلامية مع القوى الأخرى ، لأنها لم تكن جزء من الحكومة والنخبة الحاكمة ، مثلت القوة الإسلامية رد فعل تجاه الشيوعية ، حتى الأحزاب الإسلامية الموجودة لم تنضج بعد للعمل في السياسية مثل الشيوعية او القومية العربية ، لكن المراجع في النجف وبعض النشطاء لديهم موقف تجاه التفاعل السياسي ، ان ادبيات الحركة الإسلامية المعاصرة تؤكد على ان العمل الإسلامي المنظم كان بشكل خاص في اعقاب ثورة 14 تموز 1958 ، فكانت أجواء الركود وانتشار الفكر الالحادي ومخلفات الاستعمار والبعد عن الإسلام والجهل ب مفاهيمه قد اوجد الحركة الإسلامية (27) .

جاء تأسيس حزب الدعوة الإسلامية في أواسط عقد الخمسينيات من القرن العشرين من اجل النهوض بأعباء المرحلة حيث الصراعات الفكرية والعقائدية مع مختلف التيارات السياسية الموجودة آنذاك حيث كان لحزب الدعوة دور كبير في تعبئة الجماهير ضد المد الماركسي حيث صدر كتاب (فلسفتنا) لمحمد باقر الصدر (28) وكتاب منشور اسمه ((دعوتنا الى الإسلام يجب ان تكون انقلابية))(29).

فلا غرو إذن أن يكون التيار الإسلامي بأحزابه وشخصياته وصحافته منافسا قويا وبديلا للشيوعية ، لأن الشيوعية تمثل افكارا معادية للإسلام ، وقد تكون فتوى اية الله محسن الحكيم (30) بحظر الشيوعية على أساس ديني تمثل اعلى مواجهة بين القوتين(31).

المطلب الثاني : طبيعة التأثير المتبادل بين القوى السياسية

في أي مجتمع يتم تحديد تأثير القوى السياسية من خلال المعايير التي اعتمدها المجتمع في طبيعته او تاريخه او دستوره ، ومع ذلك في حالة العراق بعد 1958 ، لم يتم تحديد هذه المعايير والسبب في ذلك ان قادة الانقلاب لم يكن لديهم رؤية سياسية موحدة للمستقبل لذلك فأن اهم رجلين في هذه الحقبة هما قاسم وعارف كان لهما منظور سياسي مختلف ، ففي الوقت الذي ايد قاسم الشيوعية ، دعم عارف القومية ، كان لهذا التقسم اثره على القوى السياسية ، علاوة على ذلك اثرت عوامل أخرى على القوة السياسية مثل الافتقار الى الخبرة الحاكمة والبرنامج الحكومي لان السلطات الجديدة لم تكن في موقع قيادي خلال النظام الملكي ، بالإضافة الى ذلك لم تمارس السلطات الجديدة الديمقراطية لفترة كاملة حيث تم حظر بعض هذه السلطات ، كما يعد العامل الأجنبي من العوامل المهمة التي اثرت في التأثير السياسي في العراق 1958(32).

كما أن التوافق في الرؤى الاجتماعية لقادة اللجنة العليا للضباط الأحرار كان يقابله عدم انسجام في الأفكار والميول السياسية، والأهم منه الميول والنزعات والطموحات الشخصية التي أدت الى صراعات دموية لم تقف عند حدود التصفيات الفردية المتبادلة بين الرفاق انفسهم ، وبذلك فقد كان للصراع على السلطة في العهد الجمهوري امتداداته وانعكاساته واخذ شكلا قوميا كما في الصراع بين التيار الشيوعي الذي مثله

رئيس الوزراء³³ عبد الكريم قاسم وبين التيار القومي الذي مثله عبد السلام عارف او في احداث الموصل وكركوك³⁴ عام 1959 اذ فسرت المجازر المصاحبة لها على انها تمت بدوافع وجذور استعداد عرقي عربي كردي او كردي تركماني⁽³⁵⁾.

يتضح مما سبق أنَّ الصراع بين الزعيمين (قاسم وعارف) ، ليس لأسباب أيديولوجية ، بل لأسباب سلطوية ، اذ مشى كل منهما في طريق يغذي الانقسام السياسي في البلاد ، فكانت احداث الموصل وما تلاها نتيجة واضحة من نتائجه الصعبة ، كان الانقسام ولد سياسيا على العهد الجمهوري ، ولكنه اخذ يتسع ليصبح انقساماً اجتماعياً عراقياً لأول مرة .

كان الجانب الأول للتأثير بين القوى السياسية هو الانقسام حول العوامل الخارجية حيث لم تتفق القوى السياسية في العراق على اتجاه الحكومة ، بحيث حاولت كل قوة توجيه البلاد نحو جبهه معينه هذا الاتجاه واضح للغاية في سياسات قوى القومية العربية خلال الأيام الأولى للثورة كانت قوى العروبة ، البعثيون والناصريون مستوحى من فكرة الوحدة العربية⁽³⁶⁾ ونتيجة لذلك وفي هذا الموقف الأيديولوجي كانت قوى العروبة ترغب في اشراك العراق في مثل هذه القضايا دون مراعاة رغبات الباقين .

إنَّ زيارة ميشيل عفلق⁽³⁷⁾ إلى العراق بعد الانقلاب والتحدث عن موضوع الوحدة العربية تعطي دليلاً واضحاً على اهتمام البعثين بالوحدة العربية ، بالإضافة الى ذلك على ذلك زار عبد السلام عارف دمشق ودعا فيها الى القومية العربية بعد أيام قليلة من الثورة والتقى هناك ب عبد الناصر وتحدث عن الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة⁽³⁸⁾ .

كان موقف عارف من الوحدة العربية شديد الاستقطاب بفعل ايديولوجيته حتى ان مثل هذا القرار الحاسم الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة يجيب ان يتم التحضير له مع مراعاة جميع الظروف السياسية والداخلية والخارجية ، خاصة مع الاخذ في الاعتبار ان هذا بلد يكون مجرد نظام سياسي جديد مع الهيكل العرقي المعقد والسعي لمستقبل افضل ، بالإضافة الى ذلك لم تحقق الجمهورية العربية المتحدة نجاحات سياسية معقولة تبرر موقف عارف من الانضمام اليها لذلك عند مراعاة هذا الاعتبار وفي ظل هذه الظروف يبدو أنَّ الدعوة الى الوحدة العربية مع الحاشية العربية في ذلك الوقت ليس موقفاً واقعياً ، لقد دفعه الموقف الأيديولوجي (لعارف) الى الذهاب بعيداً في هذا الصدد وفي الواقع لقد فاتته الحكمة السياسية المناسبة في التعامل مع هذا الامر على سبيل المثال عندما القى عارف خطاباً في مدن عراقية مختلفة في بداية اشهر الثورة امتدح عبد الناصر وتجاهل قائد الثورة والبلد وعبد الكريم قاسم⁽³⁹⁾.

في السياق السياسي لا يقبل الثناء على الزعماء الأجانب وتجاهل القادة الوطنيين ، لأنه يوجه رساله الى الشعب العراقي والقوى الأجنبية بأنَّ قادة العراق منقسمون لكن عارف ذهب بعيداً في الموضوع عندما

تحدث بصراحة عن اغتيال قاسم مما دفع لاحقا الى رفض فكرة الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة وذلك خلال لقاءه مع عبد الناصر في دمشق⁽⁴⁰⁾.

يبدو أنَّ واضحاً من خلال ما تقدم أنَّ جميع اطراف الصراع لم تكن مؤمنة بشعار الوحدة الفورية او الاتحاد الفيدرالي على حد سواء ، فرئيس الوزراء عبد الكريم قاسم لم يكن يؤمن بالاتحاد ولكنه ساند واعتمد في ذلك على الحزب الشيوعي للوقوف بوجه المد القومي و حزب البعث ونفوذ جمال عبد الناصر، فقد كان يؤمن بشعار (العراق أولاً) ، اما نائبه عبد السلام عارف فلم يكن بعثيا او قوميا في يوم من الأيام او يؤمن بأفكارهم ومبادئهم ، بل كان يبحث عن السلطة بأي وسيلة كانت وقد وجد ضالته في حزب البعث فضلا عن رغبة حزب البعث باستخدامه ك واجه لعمله فقط⁽⁴¹⁾.

كما نرى الطابع الثاني للتأثير المتبادل بين القوى السياسية في العراق بعد عام 1958 كان الميل للعنف واضحا في الأشهر الأولى للانقلاب ، حدثان مهمان في العام الأول للانقلاب عاكسا الطبيعة العنيفة للتفاعل السياسي، الحدث الأول كان ما حدث في الموصل خلال آذار (مارس) 1959، كانت القوى السياسية الرئيسية في الموصل مؤيدة للقومية العربية وحزب البعث كلاهما حاول التغلب على النظام السياسي بالتمرد ومع ذلك فقد واجهوا بشكل رئيسي من قبل أعضاء الحزب الشيوعي حتى مشكلة الموصل لم تكن مشكلة سياسية رئيسية بين الأحزاب المختلفة ، لكنها كانت مشكلة اجتماعية وعرقية قائمة على توزيع الأراضي، ومع ذلك ، تورطت الأحزاب السياسية في هذه المشكلة ، وحاولت كل قوة أن تحدد نتيجة جانبها ، بدلاً من تخفيف حدة التوتر بين الناس والنظام الجديد⁽⁴²⁾.

فقد كشف حدث الموصل عن قضايا خطيرة .ضباط الجيش العراقي اشتقوا من انتمائهم الحزبي أكثر من انتمائهم الوطني، حيث أن بعض الضباط الشيوعيين يعملون لمصلحة الحزب الشيوعي، والقومية الموالية للعرب يعملون لمصلحتهم السياسية، المثال الثاني على النزعة إلى العنف هو ما حدث في كركوك⁽⁴³⁾ يعكس استغلال الانتماء السياسي لخدمة غرض عرقي محدد يستخدم الأكراد في المدينة انتماءهم للحزب الشيوعي لمهاجمة الأعراق الأخرى وخاصة التركمان، لكن حدث كركوك يفسر أيضاً انقسام الانتماءات الأمنية في المدينة بين القوى السياسية المختلفة، لقد أدرك قاسم بنفسه خطورة مثل هذا الوضع ، لذا طالب جميع قوات الأمن بالانصياع لأوامر القيادة العليا فقط، بلغ الميل إلى العنف في المنافسة السياسية أعلى مستوياته عندما حاول حزب البعث اغتيال قاسم لمواجهة نفوذ الحزب الشيوعي عام 1959، وإن فشلت المحاولة واستمر قاسم في الحكم، لكن أحداث كركوك كانت لها أهمية كبيرة لأنها تكشف عن عقلية واحدة من أهم القوى في العراق . اذا كانت حالنا الموصل وكركوك تعكسان استخدام القوة الموالية للحكومة للعنف ، فإن محاولة اغتيال قاسم تأتي من قوة المعارضة⁽⁴⁴⁾، لكن مثل هذا الحدث يعطي انطباعاً عن الاتجاه والعقلية التي تسيطر على القوى السياسية العراقية في ذلك الوقت.

فالقوى السياسية التي كانت في الساحة من (شيوعيين وقوميين وديمقراطيين)، فكانوا يتصارعون صراعاً دموياً شرساً على شعارات مجردة فقدت اليات تحقيقها، ولا يمكن ولا تسمح الظروف والقوى الداخلية والدولية وطبيعة تطور الأوضاع الداخلية بتحقيقها مما اتعب قواها من محتواها الحقيقي وبالتالي انهي دورها في بناء الدولة وفي تحقيق التنمية.

وأصبح عبد الكريم قاسم اضعف من ان يتصدى للحزبية في الجيش العراقي الى درجة أنَّ الأمر خرج من يده مما ولد فوضى وضعف في الجيش العراقي الذي لم يعد مالياً له ،لذلك اصبح الوضع في العراق مستعداً الى التغير ومحاولة السيطرة على الحكم، والتي امسكها (قوى البعث) حزب البعث العربي الاشتراكي بالتخطيط مع الضباط الوطنيين على عاتقه، وجسدها في انقلاب 8 شباط 1963 (45).

يتضح مما سبق، أنَّ القوى في العراق جميعها كانت عندها قصوراً واضحاً في واقع المجتمع العراقي ، والصراع بين هذه القوى من اجل الوصول الى السلطة فصح المجال للجماعات العسكرية لتستلم السلطة في العراق عام 1968.

المبحث الثاني : طبيعة التأثير المتبادل بين القوى السياسية في العراق 1963-1968

المطلب الأول : القوى السياسية في العراق خلال الحقبة (1963- 1968)

انتهى حكم عبد الكريم قاسم في انقلاب عسكري قام به البعثيون بالدرجة الأولى ، وقد كان لضباط الجيش الدور الحاسم في تخطيط وتنفيذ الانقلاب ، رغم انهم فعلوا ذلك باسم حزب البعث والذي بدأت قاعدته تتوسع داخل صفوف الجيش (46) .

إنَّ القوى الأخرى التي شاركت في الانقلاب، كانت عبارة ائتلاف واسع ضم كل الفئات المناهضة لحكومة عبد الكريم قاسم والقوى الشيوعية والتي تمثلت ب(التيارات القومية – الناصرية ، بعض القوى الإسلامية) ، اما المرجعية الدينية في النجف الاشرف وعلى الرغم من خلافها الفكري مع نظام عبد الكريم قاسم ، وهو حق مشروع لها ولغيرها بعيدة كل البعد عن المشاركة في ذلك الانقلاب (47) . يمكن تقسيم هذه القوى الى ثلاثة أقسام :

الفرع الأول :السلطات السياسية في العراق من 8 شباط 1936 الى 18 تشرين الثاني 1963

في حين ساهمت العديد من العوامل المباشرة وغير المباشرة داخل العراق وخارجه في قيام هذا الانقلاب (8 شباط 1963) ، بعد سقوط نظام الزعيم عبد الكريم قاسم اصبح لحزب البعث سلطة وسعة النطاق حيث تركزت خيوط الحكم كلها تقريباً بيده(48).

حرص منفذي الانقلاب من قوميين وبعثيين على تشكيل ((المجلس الوطني لقيادة الثورة)) الذي كان يهدف الى إذاعة البيانات والخطابات السياسية المخروضة على الصراع والعنف ، وتلا ذلك تشكيل قوات ((الحرس القومي)) (49) والتي كان هدفها القضاء على (الشيوعيين)(50) .

كان قادة انقلاب 8 شباط يعلمون أنَّ مرجعية السيد محسن الحكيم سبق وأن أصدرت فتوى تعد أنَّ: ((الشيوعية كفر والحاد)) كانت هذه فرصة لهم لكي يستفيدوا من هذه الفتوى ، ارسلوا وفدا الى السيد محسن الحكيم وطلبوا منه اصدار فتوى بجواز قتل الشيوعيين ، الا ان المرجع الحكيم رفض ذلك ورجع الوفد خائباً (51) .

واستمر الحرس القومي بمهاجمة المراكز السرية للحزب الشيوعي ، وقتل عددا منهم فضلا عن اعتقال اعداد أخرى ، بعد ذلك اصدر عبد السلام عارف أوامره الى الحرس القومي بمطاردة الشيوعيين ومن يتعاطف معهم ، وهكذا بدأ الحرس القومي يرتكب المجازر بحق الأبرياء ويسيء التعامل مع الناس (52) . يتضح مما سبق ان الجرائم التي اقترفها البعث وما فعله الحرس القومي من تجاوزات على التنظيمات السياسية المخالفة في الأيديولوجية والتوجه القومي أدت الى حدوث انتفاضة في معسكر الرشيد في 3 تموز 1963 بقيادة حسن سريع (53) ومجموعة من العسكريين كان هدفها القضاء على حكم حزب البعث ولكنها فشلت واعدت جميع المشاركين فيها (54) .

فلا غرو إذن، أنَّ فترة التحالف البعثي - القومي في الحكم والتي دامت قرابة (عشرة شهور) توضح سلوكية العنف والقسوة والامعان في تعذيب الانسان نفسيا وجسديا ومحاولة تدمير حياته (55) .

الفرع الثاني : القوى السياسية خلال الحقبة الزمنية (18 تشرين الثاني 1963 – 1966)

أدت تجاوزات قيادات الحرس القومي الى حصول امتعاض من قبل بعض جهات حزب البعث والجهات القومية وبالأخص ضباط الجيش والى حدوث حالة انقسام في صفوف الحزب حيث ظهر ما يسمى اتجاه اليسار في الحزب بزعامة علي صالح السعدي (56) ، فيما كان في الطرف الاخر حازم جواد (57) واخرون سمي هذا الاتجاه (باليمين) ، وقد أدى تصاعد الخلافات الى حدوث حركة 18 تشرين الثاني التي تم بموجبها انهاء حكم حزب البعث وقيادات الحرس القومي واستلام السلطة من قبل الضباط القوميين (58) ، يبدو أنَّ عبد السلام عارف قاد المجموعة العسكرية التي نفذت الحركة في 18 تشرين الثاني وكانت ائتلافا عسكريا غير متجانس ما بين كتلة عارف نفسها التي كانت تدين له بالولاء القبلي والشخصي وكتلة الضباط البعثيين والكتلة القومية وكان الدافع الأساس الى هذا التكتل ما بين هذه الأطراف غير المتجانسة هو توافق مصالحها مؤقتا ل (سحق الحرس القومي) ، وهكذا استطاع عارف ان يقوم بضربة استباقية ويصفي وجودهم في الحكم حيث اعتقل اكثر البعثيين فيما سمي بمؤامرة أيلول 1965 واصبح رئيسا حقيقيا للجمهورية (59) .

كما نشأ خلاف بين عبد السلام عارف وبين الضباط العسكريين (الوطنين) المعروفين ب الناصريين ، حيث غير هؤلاء الضباط وجهات نظرهم بشأن عبد السلام الذي اصبح في نظرهم ضابطا مغامرا يسعى الى إقامة حكم شخصي ، اما عبد السلام عارف فقد اخذ يسعى للحد من نفوذهم عن طريق تعيين ضباط

موالين له ، تم تعيين (طاهر يحيى) ⁽⁶⁰⁾ الذي كان حديث الانتماء للبعث رئيسا للوزراء في عام 1964 واصبح اغلب افراد النظام اما قوميين او ناصريين ، ورغم ذلك استمرت الخلافات الشخصية والعقائدية وخصوصا حول مسألة الوحدة مع مصر رغم تخلي عبد السلام عن موضوع الوحدة الا انه لم يصرح بذلك وكسر وجوده في المحافظة على بقاءه في السلطة ⁽⁶¹⁾).

لقد خلق عدم الاستقرار السياسي ازمة اقتصادية واجتماعية كبيرة في البلاد مما اضطر عبد السلام عارف الى تعيين عارف عبد الرزاق ⁽⁶²⁾ رئيسا للوزراء ، وقد حاول القيام ب انقلاب واستلام السلطة لكنه انكشف واضطر الى مغادرة البلاد ، كانت هذه الحادثة نهاية النفوذ الناصري في وعين عبد الرحمن البزاز) ⁽⁶³⁾ رئيسا للوزراء وهو قومي معتدل ، كما انه اول مدني يشغل هذا المنصب منذ عام (1958) ⁽⁶⁴⁾.

الفرع الثالث : القوى السياسية خلال الحقبة الزمنية (1966 – 1968)

بعد وفاة عبد السلام عارف في الرابع عشر من نيسان 1966 تولى عبد الرحمن البزاز مهام الرئاسة بموجب الدستور المؤقت ، كان عليه أن يضع ترتيبات لاختيار رئيس جديد للجمهورية ، وبعد عدة اقتراحات لترشيح عدد من العسكريين ومدني واحد وهو البزاز لم يحصل كل من المرشحين العسكريين والمدني على النسبة المقررة من الدستور مما اضطر عبد الرحمن البزاز الى فسخ المجال امام عبد الرحمن عارف والذي فاز بموقع الرئاسة للجمهورية العراقية ⁽⁶⁵⁾.

ظهور ثلاث اتجاهات : الأول : يريد إبقاء الرئاسة بأيدي العسكريين وهؤلاء يفضلون عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية، الثاني : يضم هذا بعض العسكريين والمدنيين من ذوي الاتجاه القومي وبأني في مقدمة هؤلاء ناجي طالب ، الثالث : يدعوا الى الالتزام بالدستور المؤقت الذي لم يحدد من يكون الرئيس عسكريا ام مدنيا فقد اكدت مواد الدستور ان يكون عراقيا مسلما من ابوين عراقيين متمتعاً بالحقوق المدنية، كان اختيار عبد الرحمن محمد عارف لرئاسة الجمهورية ⁽⁶⁶⁾).

وأدان الحزب الشيوعي العراقي وصول عبد الرحمن عارف الى السلطة ووصفها بأنها غير ديمقراطية تجاوزت حقوق الشعب ، اما حزب البعث فعلى الرغم من عدائه للنظام الجديد وسياسة البزاز لكنه لم يصدر أي بيان خلال هذه المدة يحلل فيها الأوضاع السياسية الداخلية ⁽⁶⁷⁾.

ونجح الضباط القوميون في إزاحة عبد الرحمن البزاز واقصائه وان عملية الاقصاء هذه كانت انقلابا سهلا قام به الضباط الناصريون فسمح المجال لكثير من القوى الداخلية والخارجية في اسقاط النظام العارفي ومهد للتحالف بين جماعة القصر الجمهوري وحزب البعث للنجاح في انقلاب أوسع واشمل لم يقتصر على إزالة وزاره بل إزاحة عهد بأكمله ⁽⁶⁸⁾ .

المطلب الثاني : طبيعة التأثير المتبادل

غابت الحياة البرلمانية الفعلية في أنظمة حكم الجمهوريات الثلاث ، أن انقلاب 1963 كان التنفيذ فيه مختلطاً بين المدنيين والعسكريين ، كانت الرئاسة قد أعطيت الى عبد السلام عارف (غير البعثي) عرفانا لمكانته وقدمه (69) .

إنَّ عبد السلام عارف لم يكن ليتسلم السلطة كاملة لولا صراع البعثيين فيما بينهم فتمكن من إدارة الازمة بحدوء وبصورة غير مباشرة حتى أصبح الامر لا يمكن السكوت عليه من قبل الجيش ومن قبل الشعب فتقدم لأنهاء سلطة الحزب واستلام مقاليد الحكم ، واثبت انه أصبح أكثر نضجاً وأكثر دهاء مما كان عليه سابقاً (70) .

لم ينجح عبد السلام عارف في كسب تأييد المرجعية له ولسياسته ذات الاتجاهات العلمانية (الطائفية - القومية - الاشتراكية) وحاول مقابلة السيد محسن الحكيم ولكنه رفض واشترط في مقابلة عارف بعدما يصلح القوانين وخاصة قوانين الأحوال الشخصية والقوانين الاشتراكية ، مقابل ذلك ضيقت الحكومة الإجراءات الأمنية ضد الممارسات الحسنية ... لكن الوضع اختلف تماماً في عهد عبد الرحمن عارف فقد كانت المرجعية الدينية على علاقات جيدة وقد انعكس ذلك على انخفاض التمييز الطائفي في العلاقات بين أبناء الشعب (71) .

كان التحالف العسكري البعثي - العارفي - الناصري تكتل مجموعات متنافسة ، وبالتالي لم يكن مستقر . ومن خلال الصدامات والمجاهمات التي ارتكبوها يوم كانوا يسيطرون على الحكم قد اثارت الغالبية في البلاد ضدهم ، إضافة الى فقدانهم العنصر المدني وبذلك استطاع عارف بالتعاون مع الناصريين اخراجهم من مواقعهم واحداً بعد الآخر (72)

خفت حدة الصراع بين الحزبين (البعثي والشيوعي) ، إذا أصبح كلا الحزبين خارج السلطة وكلاهما مطارداً خلال حقبة 18 تشرين الثاني 1963 الى غاية 13 نيسان 1966 ولم تكن تتعدى الاختلاف في الرؤى وأنَّ محاولات الشيوعيين في الوصول الى السلطة كانت ضعيفة او شبه معدومة حتي 1968 حينما تمكن البعث من العودة الى السلطة مجدداً (73) .

ومع الهزيمة الكاملة للبعث جاء دور المرحلة التالية من تطور نظام عارف ، الناصريون الان في المقدمة يمكن القول بأن عارف سمح لهم بحرية التصرف ، وسادت فكرة التقليد الواعي لخط التنمية المصري وحولت مقاليد سياسية البلد باتجاه اقرب اتفاق ممكن مع القاهرة في كل الميادين (74) .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ القوى السياسية البعثية والقومية التي تسلمت الحكم قد (شكلت مجلساً وطنياً لقيادة الثورة) وضعت في يديه منذ اللحظة الأولى السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، فقد احتكرت وسائل الاعلام كافةً، وبالتالي سمحت لنفسها ان تمارس كل شي دون حسيب أو رقيب ،

فالتشابه الفكري فيما بين هذه العناصر الثلاثة أدت الى نشوء سلوكية شديدة العداء والشراسة إزاء الآخر، فمثل هذه الذهنية المركبة تعتقد بأنها تمتلك الحقيقة المطلقة كلها وتجسد الخير كله ، وان الآخر لا يمتلكها ويمثل الباطل وقوى الشر بعينها ولا بد من التخلص منها وحرمانها من الحق في الحياة بمختلف السبل ولم يعد ضروريا ممارسة العنف، من جانب هذا الطرف إزاء الآخر سواء كان قد اعلن ومارس مقاومة الانقلاب فعلا ام خلد الى السكينة اذ ان التصميم قائم في التخلص من الأعداء . وفي ضوء هذا الواقع وتلك الاتجاهات العقائدية المركبة اتخذت قوى الانقلاب التي تسلمت السلطة مجموعة من الإجراءات التي تعبر عن التصميم في ممارسة العنق والقسوة بأبسط واقصى اشكالها⁽⁷⁵⁾ .

كما يبدو أنَّ أغلب القوى السياسية ولاسيما البعثيون والقوميون لم يستطيعوا الاستفادة من فشل الوحدة 1858 ليحققوا أي خطوه نحو الوحدة العربية، مما يعني عدم وجود قيادات سياسية قادرة على الحوار الموضوعي مع الدول العربية ومنها الجمهورية العربية المتحدة ، الامر الذي يعني فشل تلك المحاولات بسبب الشكوك وعدم المصداقية بين الأطراف التي كانت تدعو الى الوحدة او الاتحاد، مما خلق الشك والريبة لدى الجماهير بعدم جدية تلك القيادات لتحقيق غاية الشعب وتطلعاته . . . وبذلك فإنَّ أغلب طروحاتهم لم تكن جادة تجاه الوحدة العربية حيث لم تكن الظروف مهيئة بسبب الصراع الفكري والسياسي بين تلك القوى نفسها⁽⁷⁶⁾ .

الخاتمة :

بغياب القاعدة السياسية التي تحكم التأثيرات المتبادلة بين القوى السياسية العراقية ، أصبح الميل إلى العنف والانتهاك واضحا لتحقيق الأهداف السياسية، حيث تدخل الجيش بالسياسة كما حدث في الموصل هو مثال واضح فبعد أقل من عام على الانقلاب حاول الجيش نفسه التغلب على النظام الجديد للأجنحة الأيديولوجية . وأيضاً قيام جماعة مسلحة حزبية بمحاولة اغتيال قاسم عام 1959 ، والتي مثلت ظاهرة جديدة في العراق لم يسبق لها مثيل في العهد الملكي، ومن الواضح أن الأثر السلبي لمثل هذا التوجه الذي أصبح للأسف قاعدة عراقية سياسية تعيش بعد عام 1963 .

افتقر التأثير المتبادل بين القوى السياسية لظروف التعايش المناسبة للسلم والاستقرار ، وشهدت البلاد خلال هذه الحقبة نوعا من النكوص والارتكاز على هويات فرعية بدلا من الانفتاح على تمثيل أوسع ما بين مكونات الشعب العراقي ، استنادا الى جذور ثقافية وفكرية قوامها الاقصاء ، الامر الذي كان سببا قويا صياغة المشهد السياسي القائم بعد عام 1968 .

والاستنتاج : اتضح من خلال الدراسة ما يلي :

- 1- إنَّ جميع القوى السياسية التي حكمت العراق خلال الحقبة الزمنية 1958-1968 ، عندها قصورا واضحا في واقع المجتمع العراقي ، وان الصراع بين هذه القوى من اجل الوصول الى السلطة لم يكن يستند على

دستور دائم او اعراف سياسية ، وبذلك اصبح الوضع في البلاد شبه فوضوي ، وافتقد البلد الى التنمية والعدالة وهذا ما فصح المجال امام الجماعات العسكرية لتسلم السلطة في العراق بعد 1968 .

2- إنَّ القوى السياسية التي حكمت البلاد خلال هذه الحقبة لم يكن لديها خبرات سياسية ، مما أدى الى فقدان الاتجاه السياسي الناجح في قيادة البلد ، صحيح كان الشيوعيين وقوى القومية موجودين قبل الانقلاب ولكن تجاربهم كانت متواضعة تمثلت بمشاركة وزير واحد ، ولم تمنح الحزب الخبرة اللازمة لحكم المجتمع والبلاد لذلك لم يتبنوا معياراً ومبدأ يحكم الجمهورية .

3- كان الاعتماد على الجماهير لتسوية نزاع سياسي خطيراً على مستقبل العراق ، لأنه من الصعب السيطرة على الفوضى إذا تصرفوا وفق أيديولوجياتهم أو عواطفهم . لذلك يجب أن تقتصر المنافسة السياسية على النخب ، ويجب أن يتم تمثيل دور الجماهير بالإرادة العامة في الانتخابات أو الاستفتاء . ول سوء الحظ ، ما حدث تورط فيه الجماهير بتشكيل قوى مختلفة لتسوية الخلاف السياسي . إلا أن هذا السلوك خلق عدم ثقة بين أبناء النخبة الحاكمة الجديدة ، ثم أدى إلى أزمة بين الحكومة ونفس الأحزاب ، كمثال لما حدث بين قاسم والشيوعيين بعد أحداث كركوك .

المصادر والمراجع:

- 1- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، (قم : انتشارات الشريف الرضي ، 1997) ، ص 8-10 ؛ علي كريم المشهدي ، الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق 195 حتى 1968 دراسة تاريخية تحليلية ، أطروحة دكتوراه ، (الجامعة المستنصرية : قسم الدراسات التاريخية ، 2004) ، ص 46 .
- 2- فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، (بيروت : المؤسسة العربية ، 2012) ، ص 70-72 .
- 3- سنان صادق الزبيدي ، سياسية الولايات المتحدة الامريكية 1958-1963 ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية التربية ابن رشد ، 2005) ، ص 28 .
- 4- كرار عبد الحسين الخفاجي ، الحركات الإسلامية الشيعية 1958-1980 ، رسالة ماجستير ، (كلية التربية : دي قار ، 2018) ، ص 31 .
- 5- عبد الكريم قاسم : (1914-1958) ولد في بغداد ولم يكن من اسرة ارستقراطية بل كان من الطبقة العاملة ، عمل معلماً ، التحق بالكلية العسكرية ، تدرج في المناصب العسكرية واصبح رئيساً للوزراء وبقي في الحكم حتى 1958 . هلال كاظم حميري ، عبد الكريم قاسم رؤية معاصرة في مسار العلاقات العراقية – الإيرانية 1958-1968 ، ((الكلية الإسلامية الجامعية)) ، (مجلة) العدد 45 ، ص 475 ؛ جمال مصطفى مردان ، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط ، (بغداد : المكتبة الشرقية) ، ص 13-15 .
- 6- طالب محبيس حسن ، قابل محسن كاظم ، موقف الحزب الشيوعي من حكومة عبد الكريم قاسم 1958-1963 ، ((العلوم الإنسانية)) (مجله) ، العدد 23 ، ص 2 .
- 7- ليورا لوكتيس ، العراق البحث عن الهوية (لندن : امن كاس ، 1959) ، ص 11 ؛ علي حمزه الحسنوي ، النظام السياسي 1958-1968 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الكوفة : كلية الاداب ، 1998) ، ص 74 .
- 8- ثابت عبد الله ، تاريخ العراق القصير ، ط2 (لندن : اف كاس 1959) ، ص 143 .

- 9 - ناصر كاظم خلف ، المعارضة السياسية في العراق ، ((تحولات))، (مجلة)، السنة 2019 ، العدد الأول ، ص 240.
- 10 - مؤيد إبراهيم الوندي ، وثائق ثورة 14 تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية (بغداد : دار الشؤون العلمية ، 1963) ، ص 16-17.
- 11 - عبد الوهاب الشواف (1918-1959) ولد في بغداد ، وبعد تخرجه من كلية الأركان أصبح امر حامية في الموصل ووضع خطة للتخلص من عبد الكريم قاسم وانتهت بالفشل واعدمه بتاريخ 1959 . ازاد شاكر عبد ، فواز موفق ، موقف الكرد من الثورات والانتفاضات في العراق ثورة 14 تموز وانتفاضة الشواف انموذجا ، ((دراسات إقليمية)) ، (مجلة) ، جامعة الموصل ، العدد 57 ، ص 123.
- 12 - عبد السلام عارف : (1921 - 1956) ولد في بغداد والتحق بالمدارس الابتدائية ، دخل الكلية العسكرية ، وانضم الى تنظيم الضباط الاحرار وشارك في ثورة 14 نكوز 1958 وتسلم حكم البلاد حتى وفاته في حادثة تحطم مروحيته . مذكرات عبد السلام عارف ، 1967 ، ص 9-13
- 13 - كافي سلمان الجادري ، موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية ، (الجامعة المستنصرية : كلية الآداب ، 2017) ، ص 8 .
- 14 - طالب محبيس ، المصدر السابق ، ص 3 .
- 15 - حنا بطاطو ، العراق الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ج 3 ، (القاهرة : دار الحياة ،) ، ص 214 .
- 16 - طالب محبيس ، المصدر السابق ، ص 10 ؛ حنا بطاطو المصدر السابق ، ص 214 .
- 17 - جمال عبد الناصر : (1918-1970) ولد في الإسكندرية ، ثم انتقل الى القاهرة مع عمه لأكمال دراسته ، انخرط بالعمل السياسي في مرحلة مبكرة من حياته ، أصبح رئيسا حتى وفاته . للتفاصيل ينظر : بئينه عبد الرحمن ياسين التكريتي ، جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000) .
- 18 - محمد العقابي ، الفكر القومي في العراق 14تموز 1958 - 17تموز 1958 دراسة تاريخية سياسية ، (المعهد العالي للدراسات السياسية ، 2005) ، ص 61 .
- 19 - رقيه دواد الكيسي ، العراق في عهد صدام حسين وحزب البعث ، (د مط : 1968) ، ص 172 .
- 20 - محمد العقابي ، المصدر السابق ، ص 55
- 21 - فؤاد الركابي : ولد في الناصرية عام 1931 واكمل دراسته في بغداد ، وكان امين سر القيادة القطرية لحزب البعث وممثل الحزب في حكومة الثورة الأولى . عدي حسن داخل ، فؤاد الركابي ودوره السياسي في العراق 1931 - 1971 ، رساله ماجستير (جامعة ذي قار : كلية الآداب 2014) ، ص 99 .
- 22 - فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر العهد الجمهوري الأول ، ترجمة مصطفى احمد ، (بغداد : دار المرتضى ، 2008) ص 67 .
- 23 - صالح مهدي عماش : مؤرخ وشاعر وزعيم حربي ، ولد في بغداد سنة 1924 في اسرة متواضعة بعد اكمال دراسته التحق بالكلية العسكرية ودرس فيها . [wiki https://ar.m.wikipedia.org](https://ar.m.wikipedia.org)
- 24 - ليث نعمه موسى محمد ، جريدة الاهرام ومواقفها من التطورات السياسية في العراق 1958-1968 ، اطروحة (جامعة بغداد : كلية الآداب ، 2018) ، ص 114-115.
- 25 - مناف الحزاعي ، الصراع البعثي الشيوعي في العراق 1947-1967 ، اطروحة (جامعة ذي قار ، كلية الآداب ، 2016) ، ص 125 0
- 26 - حسن شبر ، تاريخ العراق المعاصر (حزب الدعوة الإسلامية) الكتاب الأول ، (قم : 1427) ، ص 109 - 200 .
- 27 - كرار الخفاجي ، المصدر السابق ، ص 80 .

- 28 - محمد باقر الصدر : (1935- 1980) فقيه ومفسر ومفكر شيعي مؤسس حزب الدعوة الإسلامية ، من أسرة كريمة معروفة بالعلم والعلماء اظهر ذكاء ونموغ في الدراسة ، درس العلوم الدينية عند كبار العلماء ، افتى بحرمة الانتماء الى حزب البعث .
- 29 - تقى الشيكلي ، الحركات الإسلامية في العراق خلال العهد اعهد عبد السلام عارف ، دراسة تاريخية ، (جامعة بغداد : كلية الآداب ، 2016) ص 155.
- 30 - محسن الحكيم : (1889-1970) ولد في النجف الاشرف من ابوين كريمين ، نشأ في أحضان أسرة علمية تهتم بالعلم والمعرفة الحوزية حصل على درجة الاجتهاد وهو في سن الثلاثين من عمره ، عمل في التدريس ، كان له العديد من المشاريع الخيرية توفي سنة 1970 . جاسم محمد إبراهيم اليساري ، حياة السيد محسن الحكيم العلمية والفكرية والاجتماعية ، ((جامعة كربلاء العلمية)) ، (مجله) المجلد 3 ، العدد 2 ، 2015 .
- 31 - محمد حسين الصغير ، اساطين المرجعية العليا في النجف الاشرف ، (بيروت : مؤسسة البلاغ ،) ، ص 138 .
- 32 - عضيد دوايشه ، المصدر السابق ، ص 162- 165 .
- 33 - سيار الجميل ، العراق وعبد الناصر ، (بغداد : مكتبة دجله ، 2002) ، ص 286-287
- 34 - المقصود بهما ثورة الشواف انقلاب عسكري في الموصل ضد عبد الكريم قاسم ام مجزرة كركوك هي وصف للاحداث التي شهدتها كركوك حيث ارتكبن مجازر بحق المدنيين . ازاد شاكر عبد فواز ، المصدر السابق ، 118 .
- 35 - ياسين سعد البكري ، بنية المجتمع العراقي دراسة تاريخية اجتماعية سياسية لظاهرة التنوع في العهد الجمهوري 1958-1963 نموذجا ، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات الدولية ،) ، ص 20 .
- 36 - رياض طه ، قصة الوحدة والانفصال ، (بيروت : دار الأوقاف ، 1974) ، ص 138-141.
- 37 - ميشيل عفلق : (1910 -1989) مفكر قومي ، كان له الدور الأكبر في تأسيس حزب البعث ، ولد في دمشق وتنقل منها الى بيروت (انترنت) wikipedi iq .org
- 38 - رياض طه ، المصدر السابق ، ص 193-140 .
- 39 - اديد، دويشا ، القومية العربية في القرن العشرين : من الانتصار الى اليأس ، (نيوجرس : مطبعة برنسيون ، 2005) ، ص 215 . (الموقع الإنكليزي)
- 40 - المصدر نفسه .
- 41 - مناف الحزاعي ، المصدر السابق ، ص 125.
- 42 - المصدر نفسه .
- 43 - حميد القيسي ، الصراع على السلطة في العهد الجمهوري 1958-1964 ، (جامعة الانبار : كلية التربية ، 2011) ، ص 80 – 87 .
- 44 - صلاح خلف الغريبي ، دور ضباط الجيش في التطورات السياسية 1958-1968 ، (الجامعة المستنصرية : المعهد العالي للدراسات السياسية ، 2004) ، ص 93-95
- 45 - ياسين البكري ، المصدر السابق ، ص 152 .
- 46 - جبار درويش الشمري ، العلاقات العراقية -السورية 1961-1968 (الجامعة المستنصرية : المعهد العالي للدراسات السياسية ، 2005) ص 65.
- 47 - حسن خلف العلق ، موقف جماعة العلماء في بغداد والكاظمية من النظام السياسي في العراق ، (مجلة) ، ((قرطاس)) ، السنة الثالثة ، العدد 5 ، ص 65 .
- 48 - نوار سعد محمود الملا ، العراق بين العهدين : الملكي والجمهوري دراسة مقارنة ، (جامعة الشرق الأوسط : كلية العلوم السياسية ، 2010) .
- 49 - الحرس القومي : تنظيم شبه عسكري ، تشكل من خارج المؤسسة العسكرية ، انتقم فيه البعثين من مناوئهم تحت مختلف التهم . جاسم محمد هاشم ، فايز عطيه بدر ، دور الحرس القومي في انقلاب 8 شباط 1963 ، مجلة أبحاث البصرة ، المجلد 40 ، العدد 2 ، السنة 2015 ، ص 133 .

- 50 - مناف الخزاعي ، المصدر السابق ، ص 211-212
- 51 - صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث – الحركات الإسلامية 1920-1990 (بيروت : مؤسسة المعارف ، 2001) ، ص 110-111 .
- 52 - رسول فرهود الحسناوي ، المصدر السابق ، ص 130 .
- 53 - حسن سريع : ولد في الاربعينيات في قضاء شتاته (عين التمر) متزوج وله ابنة ، كان شيوعيا ومؤمنا متدين في نفس الوقت ، تطوع في الجيش وصل الى رتبة عريف اعدم مع رفاقه . رسول فرهود الحسناوي ، المصدر السابق ، ص 133 .
- 51 - رسول فرهود الحسناوي ، المصدر السابق ، ص 130-132
- 55 - المصدر نفسه : 130-132 .
- 55 - مناف الخزاعي ، المصدر السابق ، ص 211-212
- 56 - علي صالح السعدي : (1928-1977) ولد في الخالص من اصل كردي ، اصبح احد قيادات حزب البعث ، خريج كلية التجارة ، كان له تيار متشدد في حزب البعث الذي قضى على حكم الزعيم عبد الكريم قاسم ، قاد الانشقاق داخل حزب البعث . سيار الجميل ، المصدر السابق ، ص 262 .
- 57 - حازم جواد : احد قيادات البعث ، ولد في الناصرية اعتقل في زمن عبد الكريم قاسم ثم خرج ، كان يمثل الجناح المعتدل في زمن البعث . ([wiki://https\\ar.m.org](https://ar.m.org/wiki/))
- 58 - كاظم حبيب ، لمحات من عراق القرن العشرين ، ج 7 ، (أربيل : دار اراس) ، ص 43 .
- 59 - علياء محسن الزبيدي ، التطورات السياسية في العراق 1963-1968 رسالة ماجستير (جامعة بغداد : كلية التربية ، 2006) ، ص 67.
- 60 - طاهر يحيى : (1913-1986) ضابط عراقي ، اصبح رئيس وزراء في مرحلتين من ستينيات القرن العشرين وانضم وهو برتبة عقيد لتنظيم الضباط الاحرار ، شغل عدة مناصب منها رئيس اركان الجيش بقي في الإقامة الجبرية حتى مات في بيته ينظر : Hele Chapin metz,(ed) Coups, Coup Attempts and foreign Iraqq (GPO for the Labrary 1988)
- 61 - احمد فوزي ، عبد السلام محمد عارف سيرته -محاكمته ، (بغداد : مطبعة الديواني ، 1989) ص 40-41 . --
- 62 - عارف عبد الرزاق : (1921-2007) رئيس وزراء عراقي سابق على عهد عبد السلام عارف ، وقد كان طيارا وقائدا في القوة الجوية العراقية وكان ذو توجه قومي ناصري ، قام بمحاولتين انقلابيتين فاشلتين . David Lea (ed) A Blitica\chronology of the Middle . eas,Isted,(Europa Publication ,Taylor facis Group , 2002)
- 62 - عبد الرحمن اليزاز : شخصية سياسية عراقية ، ولد في بغداد 1913 اصبح رئيسا للوزراء عام 1966 عمل بنظام الاشتراكية من اجل تحقيق العدل الاجتماعي ، توفي 1973 . سيف الدين الدوري ، عبد الرحمن اليزاز اول رئيس وزراء مدني في العراق الجمهوري ، (بيروت : المؤسسة العربية ، 2006) ، ص 159-160 .
- 64 - محمد العقابي ، المصدر السابق ، ص 155.
- 65 - مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، (قم : مطبعة امير) ، 1978
- 66 - علي حمزه سلمان الحسناوي ، دور القوى العسكرية والمصرية في اختيار وتنصيب عبد الرحمن عارف لرئاسة الجمهورية مجلة جامعة كربلاء ، المجلد 6 العدد 2 السنة 2009 ، ص . ؛ جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق ، ص 303 .
- 67 - جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزرات العراقية في العهد الجمهوري ج 9 ص 6.
- 68 - صلاح هادي الحلبي الاقصاء السياسي 1953-1968 (جامعة بابل : كلية التربية ، 2019) ص 324
- 69 - حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية ، 1914-1990 ، (دار المجتبى ، دت) ص 224 .
- 70 - حميد صالح القيسي ، المصدر السابق ، ص 1
- 71 - رسول فرهود الحسناوي ، المصدر السابق ، ص 156 .

- 72 - محمد العقيلي ، المصدر السابق ، ص 140 .
 73 - مناف الخزاعي ، المصدر السابق ، ص 232
 74 - حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص 345.
 75 - لمحات من عراق القرن العشرين ، ص 53
 76 - علي المشهدي ، المصدر السابق ، ص 47 .